الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العلاقات مع البرلمان

حصيلة إنجاز نشاطات
وزارة العلاقات مع البرلمان
بعنوان : تنفيذ مخطّط عمل الحكومة
لسنة 2020

مقدّمة:

قامت دائرتنا الوزارية بحشد جميع مواردها، وهذا منذ الموافقة على مخطّط عمل الحكومة بعد عرضه على غرفتي البرلمان، في إطار التّنسيق الحكومي، وضمن المهام المنوطة بها، من أجل تجسيد التزامات الحكومة وتعهّداتها بإصلاح حوكمة الدّولة، والقاضية باعتماد نمط جديد للحكم ميزته الصّرامة والشّفافية، وضمان الممارسة الكاملة للحقوق والحرّيات، والقيام بإصلاح عميق للمنظومة المالية، وإعادة بناء الاقتصاد الوطني، وترقية التّشغيل ومكافحة البطالة، وتحقيق التّنمية البشرية والاجتماعية، وتجسيد التوجّهات الكبرى لسياستنا الخارجية خدمةً للسّياسة الشّاملة للتّجديد الوطني التي تبنّتها بلادنا.

ويتجلّى الدّور التّنسيقي والتشاوري الكبير الذي قامت به وزارة العلاقات مع البرلمان، سنة 2020، خصوصًا لدى تمكّنها في العديد من المرّات من إيجاد صيغ توافقيةٍ في برمجة الأشغال البرلمانية، وضمانها لمرافقة نوعيةٍ للسّيدات والسّادة أعضاء الحكومة بمناسبة حضورهم تلك الأشغال، وتجنيب الحكومة والبرلمان حدوث حالات انسدادٍ، تعرقل عملية المصادقة على مشاريع القوانين، وتمريرها طبقًا للصّيغة التي قدّمتها الحكومة، وسهرها على احترام ممارسة البرلمانيين لمهامّهم التّشريعية والرّقابية.

لقد عملت دائرتنا الوزارية على توحيد جهود جميع القطاعات المعنية للارتقاء بالعلاقة مع البرلمان إلى أعلى درجات التّعاون والتّكامل، تماشيًا مع النّظرة الجديدة للسّيد رئيس الجمهورية في إدارة شؤون البلاد، وإيمانه الرّاسخ بأنّه لا يمكن تحقيق تطلّعات الشّعب الجزائري لمزيد من الرّقي والرّفاه، وتَوْقِهِ لجزائر

العدل والحرّيات، دون وجود ممارسةٍ ديمقراطيةٍ حقيقيةٍ، ومؤسّساتٍ دستوريةٍ قويّةٍ يسودها الانسجام، والاحترام والثّقة المتبادلة.

وبالرّغم من جائحة فيروس كورونا كوفيد- 19، وتأثيراتها الكبيرة على مختلف مناحي الحياة، تميّز أداء العمل الحكومي والبرلمانيّ بوتيرةٍ عاليةٍ، تنسجم مع ما يقتضيه هذا الظّرف العصيب، ومن أهمّ الانجازات المحقّقة خلال هذه المحطّة، مصادقة البرلمان على الدّستور وعرضه على الاستفتاء، وتمرير قانون المالية لسنة **2021**، اللّذان يُعَدَّان بمثابة وفاء بالعديد من التزامات الحكومة وتعهّداتها التي تضمّنها مخطّط عملها، من ضمان ممارسة كاملة للحقوق والحرّيات، ومباشرة إصلاحات مالية واقتصادية عميقة، راهنت عليها الحكومة لاسترجاع ثقة المواطن، وبعث روح الأمل فيه من جديد.

وتتمحور حصيلة نشاطات وزارة العلاقات مع البرلمان حول النّقاط الآتية:

- **المحور الأوّل:** نشاطات السّيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان خلال سنة **2020**.

- **المحور الثّاني:** متابعة الإجراءات التّشريعية.

- **المحور الثّالث:** متابعة الرّقابة البرلمانية.

- **المحور الرّابع:** التّعاون والدّراسات.

المحور الأوّل: نشاطات السّيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان خلال سنة 2020.

فضلا عن متابعتها لأشغال البرلمان بغرفتيه، ومهامّها الحكومية المنوطة بها، قامت السّيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، خلال سنة **2020**، بالعديد من الأنشطة، أهمّها ما يأتي:

- ✓ **في مجال الإعلام:**

نزلت السّيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، **يوم 10 فيفري 2020**، ضيفة على **نشرة الثّامنة "20:00 "** للمؤسّسة العمومية للتّلفزيون الجزائري، في إطار تقديم مخطّط عمل الحكومة، بعد انتخاب السّيد عبد المجيد تبّون رئيسًا للجمهورية.

- ✓ **في مجال التّضامن الحكومي ومجابهة جائحة كورونا (كوفيد 19):**

قامت السّيدة الوزيرة، **يوم 20 ماي 2020**، بزيارة تضامنية لأطفال مرضى السّرطان بمصلحة الأمراض السّرطانية للمستشفى الجامعي **مصطفى باشا بالعاصمة**، أين أشرفت على توزيع **عشرة ألاف** (**10.000**) كمامة خاصة بهذه الفئة، زيادة على توزيع هدايا بمناسبة ليلة القدر وعيد الفطر المباركين.

كما قامت السّيدة الوزيرة، **يوم 21 ماي 2020**، بزيارة تضامنية أخرى إلى ولاية وهران خصّت بها أطفال مرضى السّرطان بمصلحة مكافحة الأمراض السّرطانية **بـ " مسرغين** " أين أشرفت على **توزيع عشرة آلاف** (**10.000**) كمامة خاصّة بهذه الفئة و هدايا بمناسبة ليلة القدر وعيد الفطر المباركين.

وتهدف هاتين الزيارتين بالإضافة إلى ما سبق، إلى ترسيخ ثقافة تعميم ارتداء الكمامة الواقية، حيث تمّ اختيار هذه الفئة (الأطفال) لما لها من تأثير على مختلف فئات المجتمع.

- ✓ **في مجال العمل التّحسيسي والتضامني:**

قامت السّيدة الوزيرة، **يوم 02 أفريل 2020**، بمقر وزارة العلاقات مع البرلمان، بإعطاء إشارة انطلاق الحملة التطوّعية التّضامنية المجّانية لمكافحة كوفيد 19، التي نظمتها مؤسسة "MAG-ASSISTANCE" لصالح مختلف فئات المجتمع تحت شعار **"طبيبك في دارك "**.

وفي إطار الحملة الانتخابية للاستفتاء على مشروع تعديل الدّستور الذي بادر به **السّيد رئيس الجمهورية**، قامت السّيدة الوزيرة، **يومي 20 و21 أكتوبر 2020، بزيارتين إلى كلّ من ولايتي بسكرة وباتنة**، أجرت خلالهما لقاء مع ممثّلي المجتمع المدني للولايتين، أين قدّمت شروحات وافية لمضامين الدّستور المطروح للاستفتاء الشّعبي، ركزّت فيها السيدة الوزيرة على النقاط الآتية:

- دسترة بيان أول نوفمبر،

-مباركة الحراك و إدراجه في الدّستور،

- الحقّ في تأسيس الجمعيات و الأحزاب السياسية والنّقابات،

- ضمان حرّية الصّحافة و الإعلام،

- إصلاح منظومة العدالة،

- ترسيخ مبدأ المساواة أمام القانون،

- إبراز دور المرأة و مكانتها في المجتمع.

كما لم تُفَوّت السّيدة الوزيرة مناسبة المولد النبوي الشّريف، حيث أشرفت خلال زيارة ولاية باتنة على حفل تكريم الفائزين في المسابقة الولائية لحفظ القرآن الكريم وترتيله وتجويده وحفظ الحديث النّبوي الشّريف، وذلك بمسجد أوّل نوفمبر بمدينة باتنة.

بينما خصّت ولاية بسكرة وبمعيّة السلطات المحلية والأمنية والعسكرية، بزيارة مؤسّسة الطّفولة المسعفة لعاصمة الولاية،أين تمّ توزيع مساعدات تمثّلت في كراسٍ متحرّكة للأطفال والمسنّين من ذوي الاحتياجات الخاصة، وكانت وجهتها الثّانية خلال هذه الزيارة، بلدية سيدي عقبة، أين قامت بمعيّة السّيد الوالي بتدشين مشروع الربط بالغاز الطبيعي لسكان منطقة الظل **" حي سدّ فمّ الغرزة"**.

- ✓ **في مجال التّعاون الدّولي:**

حضرت السّيدة الوزيرة، **يوم 07 فيفري 2020**، مراسم افتتاح الملتقى الدولي حول **"الحماية القانونية والقضائية للاستثمار"**، رفقة وفد وزاري رفيع المستوى، الملتقى نظّمته منظّمة المحامين بالجزائر، بالتّعاون مع الإتّحاد الدّولي للمحامين بالمركز الدّولي للمؤتمرات **"عبد اللطيف رحال " بنادي الصنوبر**.

كما استقبلت السّيدة الوزيرة، **يوم 25 فيفري 2020**، بمقر دائرتها الوزارية، سعادة سفير جمهورية الصّين بالجزائر، السيد **"لي ليا نهى"**، في إطار زيارة مجاملة، تطرّق الطّرفان خلالها، إلى مكانة وعمق العلاقات الثنائية بين الجزائر

والصّين، وسبل وآفاق تعزيزها في كل المجالات ذات الاهتمام المشترك، **وكان هذا اللّقاء فرصة للتّأكيد على ضرورة إعطاء دفع قوي لتعزيز التّعاون الثّنائي، وخصوصًا في المجال البرلماني.**

كما شاركت السّيدة الوزيرة، **في اليوم ذاته**، بدعوة من سعادة سفير دولة الكويت لدى الجزائر **السّيد " محمد الشبو"**، وحرمه، في الاحتفالات المخلّدة للعيد الوطني التّاسع والخمسين، والذّكرى التّاسعة والعشرين لعيد التحرير لدولة الكويت، التي أقيمت بالمركز الدّولي للمؤتمرات **" عبد اللطيف رحال "بنادي الصنوبر.**

✓ **في إطار إبراز الجهود التي تبذلها الجزائر في مجابهة جائحة كورونا (كوفيد19):**

قامت وزارة العلاقات مع البرلمان بإعداد تقرير مفصّل أبرز الإجراءات العملية التي قامت بها الدّولة في كلّ من المجالات الصّحية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسّياسية لمواجهة هذه الجائحة، يسمح بإتاحة الفرصة لبعض الدّول العربية من الاستفادة من الخبرة الجزائرية في هذا المجال، وقد تمّ عرض هذا التّقرير، من طرف السّيد رئيس المجلس الشّعبي الوطني، على البرلمان العربي في جلسته الثّالثة (الافتراضية) لدور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الثاني بتاريخ **24 جوان 2020.**

✓ **في مجال اللقاءات والاستقبالات الدّورية:**

في ظل احترام التدابير الوقائية التي فرضتها جائحة كورونا، استقبلت السّيدة الوزيرة العديد من ممثلي المجتمع المدني، وكذا ممثلي المنظّمات الوطنية والمحلّية التي تنشط في المجالات الثّقافية والرّياضية والمهنية والخيرية، على غرار **"المنظمة الجزائرية للتّوعية الشبّانية"**، بالإضافة إلى الاستقبال المنتظم للمواطنين، والاستماع إلى انشغالاتهم في حدود الصّلاحيات المخوّلة لها.

المحور الثّاني : متابعة الإجراءات التّشريعية .

اتّسمت سنة **2020** بنشاط تشريعيّ نوعيّ مكثّف طبعها بالخصوص ما يأتي:

- مبادرة الحكومة بإعداد **سبعة وعشرون** (27) مشروع قانون، وذلك وفاءً بالتزاماتها التي تضمّنها مخطط عملها لسنة **2020**، والمتعلّقة بمراجعة العديد من النّصوص التّشريعية، وذلك إثر المصادقة على هذا المخطط في **شهر فيفري 2020**، ومن أهمّها مراجعة الوثيقة العليا للدّولة المتمثّلة في الدّستور الذي جاء تجسيدًا لوعود رئيس الجمهورية لبناء جزائر جديدة، ولتعزيز حقوق المواطنين وحرّياتهم، وتوسيع مجالها، ولأخلقة الحياة العامّة، ولتعزيز استقلالية السّلطة القضائية، وقانون المالية التّكميلي لسنة **2020**، الذي تضمّن تدابير مهمّة تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي، والقدرة الشرائية للمواطن،كرفع الأجر الوطني الأدنى المضمون، إلى جانب الإعفاء الضريبي لفائدة ذوي الدخل الضعيف، وكذا مشروع القانون المتضمن اعتماد **8 ماي** يوما وطنيا للذّاكرة، تخليدا لأرواح ضحايا المجازر التي اقترفها الاستعمار في هذا اليوم في حقّ الجزائريين الأبرياء الذين سقطوا ضحايا البطش الهمجي.
- مصادقة البرلمان خلال هذه الفترة على **18** نصًّا من بينها **04** مشاريع قوانين أودعت في سنة **2019**.

- **التعليم العالي و البحث العلمي:**

✓ مشروع قانون يعدل القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015، والمتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

✓ مشروع قانون يحدّد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه.

- **المالية:**

✓ مشروع قانـون تسوية الميزانية لسنة **2017**.

✓ مشروع قانـون المالية التكميلي لسنة **2020**.

✓ مشروع قانـون المالية لسنة **2021**.

✓ مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة **2018**.

وما تجدر الإشارة إليه، أنّ البرلمان صادق خلال سنة **2020** على قانوني تسوية الميزانية لسنة **2017** و**2018**، وبالتالي فإنه من خلال مصادقته على مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة **2018**، يكون قد توصّل إلى اعتماد السّنة المرجعية **س-2**، وذلك قبل العمل بالقانون العضوي رقم **18-15**، المتعلّق بقوانين المالية.

- **الذّاكرة الوطنية:**

مشروع قانون يتضمن اعتماد 8 ماي يومًا وطنيًّا للذاكرة.

- **التّجارة:**

مشروع قانون يتضمن الموافقة على الاتفاق المؤسس لمنظمة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الموقع بكيجالي في 21 مارس سنة 2018.

- **الاتّصالات:**

مشروع قانـون يتعلّق بالاتّصالات الرّاديوية.

- سهر وزارة العلاقات مع البرلمان على إيجاد صيغة توافقية بين البرمجة المقترحة من طرف غرفتي البرلمان والتزامات أعضاء الحكومة المعنيين بأشغاله.

- متابعة دائرتنا الوزارية لمختلف الإجراءات التشريعية على مستوى غرفتي البرلمان، ورفع تقارير حول مجرياتها إلى السّيد الوزير الأوّل في حينها.
- المرافقة النّوعية للسّيدات والسّادة الوزراء خلال هذه الأشغال بَدْءً بدراسة مشاريع القوانين على مستوى اللّجان الدّائمة إلى غاية المصادقة عليها في الجلسات العامّة، والتي بلغ عددها:

✓ **أربع وثلاثون (34)** جلسة عامّة.

✓ **أربع وسبعون (74)** جلسة استماع على مستوى اللّجان الدّائمة.

- أنابت السّيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان عن بعض أعضاء الحكومة في عرض مشاريع القوانين، حيث قامت بعرض مشاريع القوانين الآتية:

✓ مشروع قانون المالية لسنة **2021**، أمام لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني بتاريخ **19** أكتوبر **2020**.

✓ مشاريع القوانين المتضمنة الموافقة على كل من الأمر رقم **20-01** المؤرخ في **30** يوليو سنة **2020**، الذي يعدل ويتمم الأمر رقم **66-156** المؤرخ في **8** يونيو سنة **1966**، والمتضمن قانون العقوبات، والأمر رقم **20-03** المؤرخ في **30** غشت سنة **2020**، والمتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها، والأمر رقم **20-04** المؤرخ في **30** غشت سنة **2020**، الذي يعدل ويتمم الأمر رقم **66-155** المؤرخ في **8** يونيو سنة **1966**، والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، وذلك في الجلسة العامة التي عقدها المجلس الشعبي الوطني بتاريخ **24** سبتمبر **2020**.

- العمل الدّؤوب للسّيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان من أجل تمرير جميع المشاريع بسلاسة، وفي غالب الأحيان وفقا للصّيغة التي قدّمتها الحكومة،

لاسيما عند دراسة التّعديلات المقترحة من طرف أعضاء البرلمان، وذلك تفاديا لعرقلة عملية المصادقة عليها.

وما يجدر التّنويه به خلال هذه السنة،أنّه و بالرّغم من الظّرف الصّحي العام الذي تمرّ به البلاد، وتعليق نشاط البرلمان لمدّة شهر، إلاّ أنّ عدد النّصوص التّشريعية المصادق عليها كان معتبرًا مقارنةً بسنة **2019**، التي عرفت المصادقة على ثلاثة عشر **(13)** مشروع قانون، وذلك بفضل حرص الحكومة و أعضاء البرلمان، على مواصلة العمل للوفاء بالتزاماتهم الرّامية إلى تجسيد السّياسات الوطنية، من خلال المبادرة بمشاريع القوانين ومناقشتها.

ويمكن تقسيم مشاريع القوانين التي تمّت المصادقة عليها وفق المجالات الآتية:

1/ الجلسات العامة لغرفتي البرلمان المخصّصة لمناقشة مشاريع القوانين والمصادقة عليها.

الرقم	النص	جلسات المجلس الشعبي الوطني		جلسات مجلس الأمة	
		المناقشة العامة	التصويت	المناقشة العامة	المصادقة
01	* مشروع قانون يعدل القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015، والمتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.	05 ديسمبر 2019	09 ديسمبر 2019	02 مارس 2020	04 مارس 2020

02	* مشروع قانون يحدّد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه.	07 ديسمبر 2019	09 ديسمبر 2019	02 مارس 2020	04 مارس 2020
03	*مشروع قانون يتعلق بالاتصالات الراديوية.	07 ديسمبر 2019	09 ديسمبر 2019	03 مارس 2020	04 مارس 2020
04	* مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2017.	22 جوان 2020	23 جوان 2020	30 جوان 2020	30 جوان 2020
05	*مشروع قانون يتضمن الموافقة على الأمر رقم 20-03 المؤرخ في 30 غشت سنة 2020، والمتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها.	/	24 سبتمبر 2020	/	01 أكتوبر 2020
06	*مشروع قانون يتضمن تعديل الدستور.	/	10 سبتمبر 2020	/	12 سبتمبر 2020
07	* مشروع قانون يتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحته.	22 أفريل 2020	22 أفريل 2020	23 أفريل 2020	23 أفريل 2020
08	* مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966، المتضمن قانون العقوبات.	22 أفريل 2020	22 أفريل 2020	23 أفريل 2020	23 أفريل 2020

09	* مشروع قانـون المالية التكميلي لسنة 2020.	26و27 ماي 2020	31جوان2020	01و02جوان 2020	02 جوان 2020
10	* مشروع قانون يتضمن اعتماد 8 ماي يوما وطنيا للذاكرة.	21 جوان 2020	23 جوان 2020	29 جوان 2020	30 جوان 2020
11	*مشروع قانـون المالية لسنة2021.	10 و11 نوفمبر2020	17 نوفمبر 2020	23 و24 نوفمبر 2020	26 نوفمبر 2020
12	*مشروع قانون يتضمن الموافقة على الأمر رقم 20-02 المؤرخ في 30 غشت سنة 2020، الذي يعدل ويتمم القانون رقم 18-11 المؤرخ في 2 يوليو سنة 2018، والمتعلق بالصحة.	/	24 سبتمبر 2020	/	01 أكتوبر 2020
13	*مشروع قانون يتضمن الموافقة على الاتفاق المؤسس لمنظمة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الموقع بكيجالي في 21 مارس سنة 2018.	/	24 سبتمبر 2020	/	01 أكتوبر 2020

14	*مشروع قانون يتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها.	12 نوفمبر 2020	17 نوفمبر 2020	25 نوفمبر 2020	26 نوفمبر 2020
15	* مشروع قانون يتضمن الموافقة على الأمر رقم 20-01 المؤرخ في 30 يوليو سنة 2020، الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966، والمتضمن قانون العقوبات.	/	24 سبتمبر 2020	/	01 أكتوبر 2020
16	* مشروع قانون يتضمن الموافقة على الأمر رقم 20-04 المؤرخ في 30 غشت سنة 2020، الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966، والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية.	/	24 سبتمبر 2020	/	01 أكتوبر 2020
17	*مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 04-19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل.	2019/12/05	2019/12/09	04 مارس 2020	04 مارس 2020

18	*مشروع قانون يتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018.	2021/12/21	2021/12/22	2021/12/28	2021/12/28

2/ مشاريع القوانين المصادق عليها خلال الدورة البرلمانية العادية 2020-2021.

عنوان المشروع	تاريخ المصادقة
1. مشروع قانون يعدل القانون رقم 15-21 المؤرخ في 3 ديسمبر 2015، المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.	04 مارس 2020
2. مشروع قانون يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجي وتشكيلته وتنظيمه.	04 مارس 2020
3. مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 04-19 المؤرخ في 25 ديسمبر سنة 2004، والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل.	04 مارس 2020
4. مشروع قانون يتعلق بالاتصالات الراديوية.	04 مارس 2020
5. مشروع قانون يتعلق بالوقاية من التمييز وخطابات الكراهية ومكافحتهما.	23 أفريل 2020
6. مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966، والمتضمن قانون العقوبات.	23 أفريل 2020
7. مشروع قانون يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020.	31 ماي 2020
8. مشروع قانون يتضمن تسوية الميزانية لسنة 2017.	30 جوان 2020
9. مشروع قانون يتضمن اعتماد تاريخ 8 مايو يوما وطنيا للذاكرة.	30 جوان 2020
10.مشروع قانون يتعلق بتعديل الدستور.	12 سبتمبر 2020
11- مشروع قانون يتضمن الموافقة على الأمر رقم 20-01 المؤرخ في 30 يوليو سنة 2020، الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966، والمتضمن قانون العقوبات .	01 أكتوبر 2020
12-مشروع قانون يتضمن الموافقة على الأمر رقم20-03 المؤرخ في 30 غشت سنة 2020، والمتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها.	01 أكتوبر 2020
13- مشروع قانون يتضمن الموافقة على الأمر رقم 20-04 المؤرخ في 30 غشت سنة 2020، الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966، والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية.	01 أكتوبر 2020

14- مشروع قانون يتضمن الموافقة على الأمر رقم 20-02 المؤرخ في 30 غشت سنة 2020، الذي يعدل ويتمم القانون رقم 18-11 المؤرخ في 2 يوليو سنة 2018، والمتعلق بالصحة.	**01 أكتوبر 2020**
15-مشروع قانون يتضمن الموافقة على الاتفاق المؤسس لمنظمة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الموقع بكيجالي في 21 مارس سنة 2018.	**01 أكتوبر 2020**
16- مشروع قانون المالية لسنة 2021.	**26نوفمبر2020**
17-مشروع قانون يتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها.	**26 نوفمبر 2020**
18- مشروع قانون يتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018	**28 ديسمبر 2020**

المحور الثّالث: متابعة الرّقابة البرلمانية.

أقرّ الدستور في مادته **113** أنّ البرلمان يراقب عمل الحكومة وفق الشروط المحدّدة في المواد **94** (مخطط عمل الحكومة)، **98** (بيان السياسة العامة)، **151** (الاستجواب وجلسات الاستماع) و**152** (الأسئلة الشفوية والكتابية).

✓ **الأسئلة الشفوية والكتابية:**

أثبتت الممارسة العملية لدى متابعة دائرتنا لإجراءات الرّقابة البرلمانية ما يأتي :

- لجوء أعضاء البرلمان لآلية الأسئلة الشّفوية والكتابية بشكلٍ مكثّفٍ، لنجاعتها وفعاليتها، لما فيها من اتّصالٍ مباشرٍ بين صاحب السّؤال وعضو الحكومة المعني، وكذا نظرًا لبساطة وسهولة استعمالها، ولآثارها الإيجابية في حلّ المشاكل التي تواجه المواطنين، والتكفّل بانشغالاتهم بصفة مباشرة.
- تسمح هذه الآلية أيضا الآلية لأيّ عضوٍ في البرلمان أن يوجّه أيّ سؤال شفويّ أو كتابيّ إلى أيّ عضوٍ في الحكومة.
- لقيت تلك الانشغالات المطروحة الاستجابة من طرف أعضاء الحكومة، سواء بالرّد عنها خلال جلسات الأسئلة الشفوية المخصّصة لهذا الغرض، أو من خلال ردودهم الكتابية عنها.
- شملت هذه الأسئلة مختلف القطاعات الوزارية.
- تناوب على طرحها أعضاء البرلمان بمختلف انتماءاتهم السياسية.
- سهرت وزارة العلاقات مع البرلمان على تبليغ الأسئلة الشّفوية والكتابية التي يُوجّهها أعضاء البرلمان إلى أعضاء الحكومة في حينها، وكذلك الأجوبة الخاصّة

بها، وفقًا للأشكال والآجال المحدّدة، وتذكير السّيدات والسّادة الوزراء، إن لزم الأمر، باستيفاء آجال الرّد عن الأسئلة الكتابية.

- حرصت دائرتنا الوزارية على التّنسيق الجيّد مع غرفتي البرلمان وأعضاء الحكومة، لضبط برمجة منتظمة لجلسات الرّد عن الأسئلة الشّفوية التي تبرمج بالتداول بين غرفتي البرلمان، من أجل ضمان حضور السّيدات والسّادة أعضاء الحكومة لهذه الجلسات.

وقد بلغ عدد الجلسات المنعقدة هذه السّنة **15 جلسة** على مستوى غرفتي البرلمان.

- شهدت الفترة التّشريعية الحالية منذ بدايتها سنة **2017** طرح عدد كبير جدًّا من الأسئلة الكتابية والشّفوية على مستوى غرفتي البرلمان، خاصّةً من طرف نواب المجلس الشّعبي الوطني، والتي بلغت إلى غاية اليوم **2738** سؤالًا كتابيًّا، تكفّل أعضاء الحكومة بالرّد عن **1888** سؤالًا، إذا استثنينا الأسئلة التي لم تستوفِ بعد الآجال الدستورية المحدّدة للرّد عنها، كما تمّ تسجيل طرح **954** سؤالًا شفويًّا، تمّت الإجابة عن أكثر من **50 %** منها، أمّا بالنسبة لمجلس الأمّة، فقد تمّ طرح **266** سؤالًا شفويًّا، أجيب عن **181** منها، إضافةً إلى **231** سؤالًا كتابيًّا، تمّ التكفّل بحوالي **85 %** منها.

✓ وجدير بالذّكر أنّه خلال سنة **2020** تم طرح **1891** سؤالًا كتابيًّا من مجموع **2738** المسجّلة منذ بداية الفترة التّشريعية، على مستوى المجلس الشّعبي الوطني، **أي أنّ عدد الأسئلة المطروحة عرف تصاعدًا لافتًا، مقارنةً بالدّورات البرلمانية السّابقة**، التي عرفت منذ سنة **2017** إلى غاية نهاية سنة **2019** طرح **847** سؤالًا كتابيًّا، في حين عرف منحى الأسئلة الشّفوية هبوطًا خلال نفس هذه الفترة مقارنةً بالدّورات السابقة، حيث عرفت هذه السّنة

طرح **259** سؤالًا شفويًّا مقابل طرح **695** سؤالًا خلال الدّورات الّسابقة، الأمر الذي يبيّن أنّ **أعضاء البرلمان أصبحوا يركّزون على آلية الأسئلة الكتابية التي يتلقّون عنها الإجابة في آجالٍ معقولةٍ، في حين أنّ الإجابة عن الأسئلة الشفوية مرتبطةٌ ببرمجة جلسات الرّد، والتي لا تسمح بالتكفّل بكل الأسئلة المطروحة في الآجال المحدّدة.**

أمّا على مستوى مجلس الأمّة، فإنّ حجم الأسئلة المطروحة بقي ثابتًا، فقد تمّ طرح خلال هذه السنة **63** سؤالا كتابيا و**84** سؤالا شفويا، وهو عدد مقبول بالنّظر إلى تركيبة المجلس والتّمثيل الحزبي فيه، في حين تمّ خلال الدّورات السّابقة طرح ما مجموعه **168** سؤالا كتابيّا و**182** سؤالا شفويّا.

ويمكننا تلخيص كلّ ما أشرنا إليه أعلاه في الجدول والأعمدة البيانية الآتية:

وضعية الأسئلة الموجّهة لأعضاء الحكومة من طرف أعضاء البرلمان

		2017			2018			2019			2020			المجموع	
		العدد الإجمالي	المتكفّل بها	نسبة الإجابة	العدد الإجمالي	المتكفّل بها	نسبة الإجابة	العدد الإجمالي	المتكفّل بها	نسبة الإجابة	العدد الإجمالي	المتكفّل بها	نسبة الإجابة	العدد الإجمالي	المتكفّل بها
المجلس الشعبي الوطني	الأسئلة الكتابية	93	86	92,47%	408	392	96,08%	346	303	87,57%	1891	1107	58,54%	2738	1888
	الأسئلة الشفوية	48	41	85,42%	478	361	75,52%	169	53	31,36%	259	19	7,34%	954	474
مجلس الأمّة	الأسئلة الكتابية	18	18	100,00%	97	94	96,91%	53	38	71,70%	63	49	77,78%	231	199
	الأسئلة الشفوية	23	19	82,61%	148	137	92,57%	11	5	45,45%	84	20	23,81%	266	181

وضعية الأسئلة الكتابية الموجّهة لأعضاء الحكومة من طرف نواب المجلس الشعبي الوطني

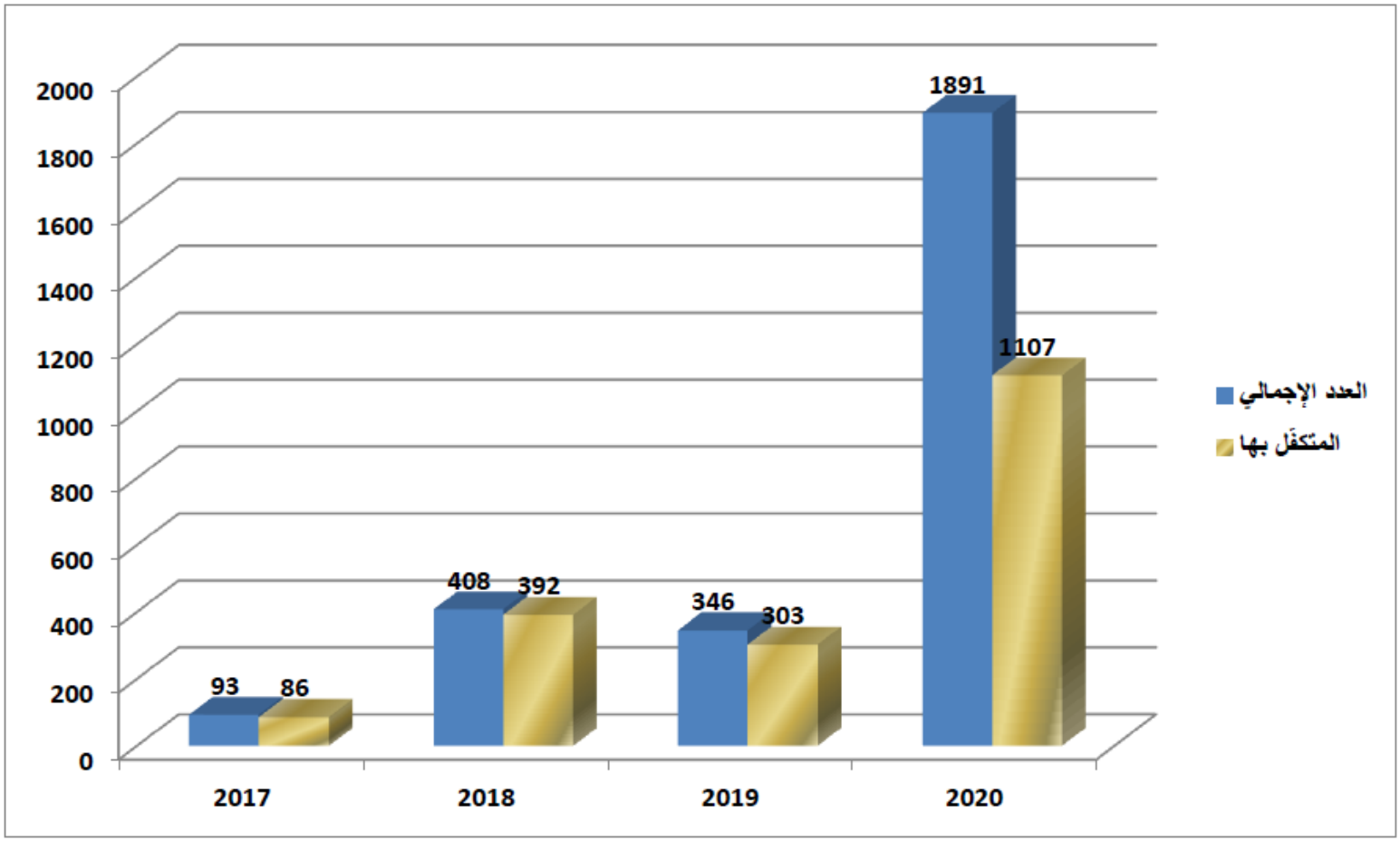

وضعية الأسئلة الكتابية الموجّهة لأعضاء الحكومة من طرف أعضاء مجلس الأمّة

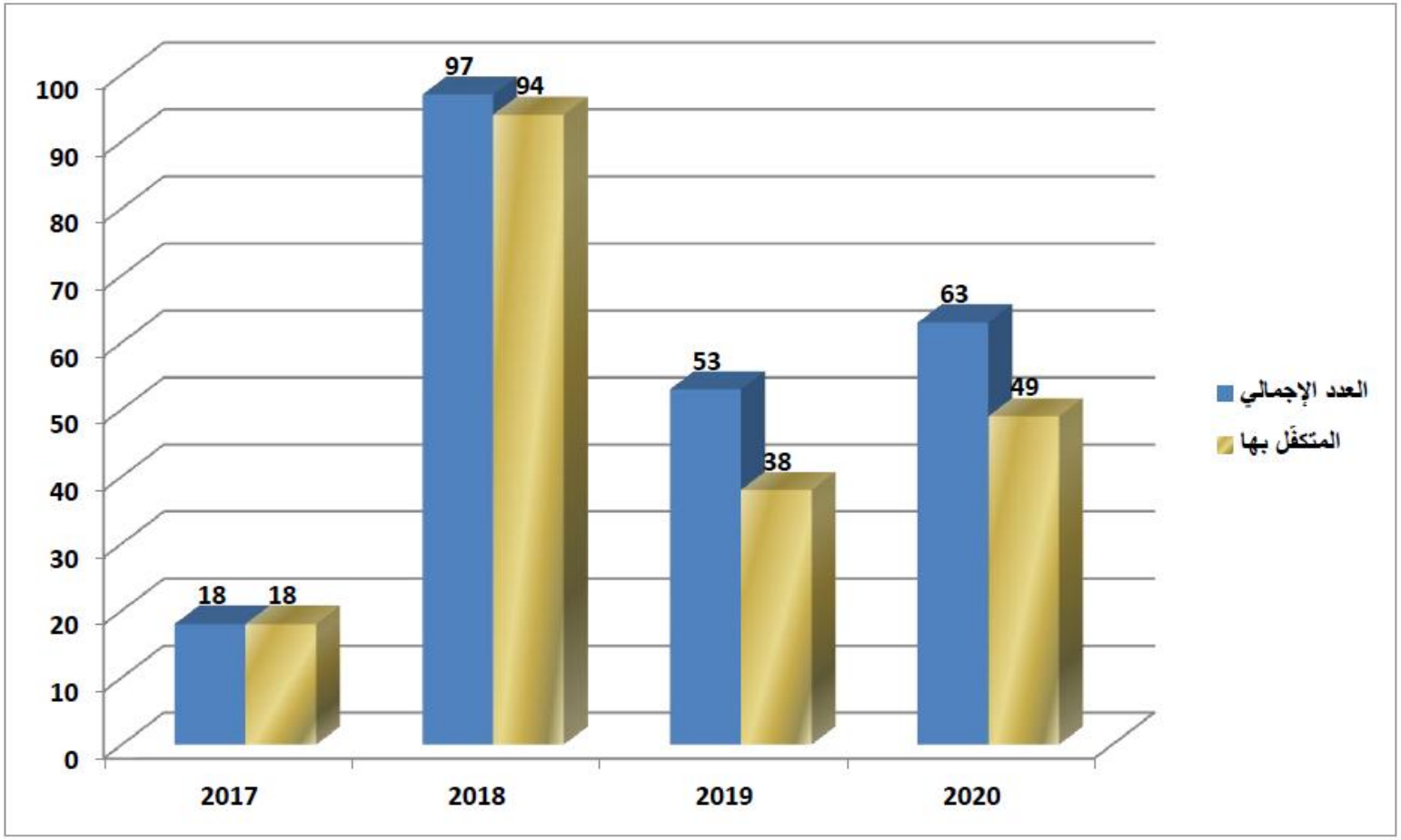

✓ **آليات الرّقابة البرلمانية الأخرى:**

تمّ اللّجوء، خلال هذه الفترة، فقط إلى آليتي استماع اللّجان الدّائمة للبرلمان لأعضاء الحكومة في إطار عرض السّيدات والسّادة الوزراء لسياساتهم القطاعية، وإلى البعثات الاستعلامية المؤقّتة، بوتيرة متواضعة جدًّا، وبشكل محدود.

- **إنّ أهمّ ما ميّز هذه الجلسات، وفي سابقة من نوعها، الاستماع إلى وزير الشّؤون الخارجية من طرف لجنة الشّؤون الخارجية والتّعاون والجالية بالمجلس الشعبي الوطني، وذلك حول بعض القضايا التي تهمّ جاليتنا بالخارج.**

✓ **فبخصوص جلسات الاستماع في إطار عرض السّياسات القطاعية،** تمّ عقد ثلاث (**03**) جلسات استماع إلى ستة (**06**) وزراء من الطّاقم الحكومي لتقديم عروض حول سياستهم القطاعية (**أنظر الجدول أدناه**)، بَدْءً باستماع لجنة الفلاحة والصّيد البحري وحماية البيئة بالمجلس الشّعبي الوطني إلى وزير الفلاحة والتّنمية الرّيفية، والوزير المنتدب المكلّف بالفلاحة الّصحراوية والجبلية لتقديم عرض حول برنامج القطاع، إضافة إلى استماع **هيئة التّنسيق** لمجلس الأمّة، إلى وزير الصّحة والسّكان وإصلاح المستشفيات، والوزير المنتدب المكلّف بالصّناعة الصّيدلانية، وذلك قصد الاطّلاع على التّدابير الاحترازية المتّخذة من طرف الدّولة لمواجهة تفشّي فيروس كورونا، وكذا الاستماع إلى وزير الشّؤون الخارجية، وإلى كاتب الدّولة المكلّف بالجالية الوطنية والكفاءات بالخارج من طرف لجنة الشّؤون

الخارجية والتّعاون والجالية بالمجلس الشّعبي الوطني، وذلك حول بعض القضايا التي تهمّ جاليتنا بالخارج.

- ✓ **أمّا بالنّسبة للبعثات الاستعلامية المؤقّتة**، قامت اللّجان البرلمانية الدّائمة بالمجلس الشّعبيّ الوطنيّ خلال سنة **2020**، بإيفاد بعثتين استعلاميتين مؤقّتتين **(02)**، الأولى عن لجنة الصّحة والشّؤون الاجتماعية والعمل والتّكوين المهني، يوم الثّلاثاء **20** مارس **2020**، حيث قامت بزيارات ميدانية إلى مؤسّسات استشفائية بولاية الجزائر، واطّلعت عن كثب على مدى التكفّل بصحّة المواطن وترقية الصحّة، والثّانية عن لجنة الدّفاع الوطني، تنقّل وفد برلماني عنها، يومي الاثنين والأربعاء **14**و **16**ديسمبر **2020** على التّوالي إلى كلّ من ولاية تيارت، أين زار الوفد الشّركة الجزائرية لصناعة سيّارات مرسيدس، وإلى ولاية قسنطينة، حيث زار مجمّع ترقية الصّناعات الميكانيكية بعين سمارة.

والجدولان أدناه يبيّنان ما أشرنا إليه:

جلسات الاستماع إلى أعضاء الحكومة على مستوى لجان البرلمان

الرقـم	القطاع المعني	الموضوع	اللّجنة المعنية	تـاريخ الاستماع
01	الاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية وإلى السيد الوزير المنتدب المكلف بالفلاحة الصحراوية والجبلية	تقديم عرض حول برنامج القطاع	لجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة **م. ش. و.**	**الثلاثاء 10 مارس 2020**

02	الاستماع إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات وإلى السيد الوزير المنتدب المكلف بالصناعة الصيدلانية	تقديم عرض حول موضوع تفشي فيروس كورونا، والتدابير الاحترازية المتخذة من طرف الدولة لمواجهتها.	هيئة التنسيق **مجلس الأمّة**	**الاثنين 20 أفريل 2020**
03	الاستماع إلى السيد وزير الشؤون الخارجية وإلى السيد كاتب الدولة المكلف بالجالية الوطنية والكفاءات بالخارج	حول بعض القضايا التي تهمّ جاليتنا بالخارج.	لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية **م. ش. و.**	**الاثنين 01 جوان 2020**

البعثات الاستعلامية المؤقتة التي قامت بها اللجان الدائمة للبرلمان

الرقم	اللجنة المعنية	القطاع المعني	مكان وموضوع الزيارة	تاريخ الزيارة
01	لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني **المجلس الشعبي الوطني**	الصحة	**ولاية الجزائر** القيام بزيارات ميدانية إلى مؤسسات استشفائية بولاية الجزائر العاصمة، قصد الاطلاع والوقوف عن كثب على مدى التكفل بصحة المواطن وترقية الصحة.	**الفترة الممتدة من 14 إلى 16 جانفي 2020**
02	لجنة الدّفاع الوطني المجلس الشّعبي الوطني	الدّفاع الوطني	**ولايتي تيارت وقسنطينة** **- زيارة الشّركة الجزائرية لصناعة سيّارات مرسيدس بتيارت.** **- زيارة مجمّع ترقية الصّناعات الميكانيكية بعين سمارة.**	**الفترة الممتدّة من 13 إلى 17 ديسمبر 2020** **- الاثنين 14 ديسمبر 2020.** **- الأربعاء 16 ديسمبر 2020.**

المحور الرّابع: التّعاون والدّراسات.

✓ **في مجال الدراسات**:

بهدف تطوير الصّناعة القانونية، وترقية الممارسة الدّيمقراطية في بلادنا، والوقوف عند الصّعوبات الميدانية التي تواجه مهمّة متابعة العمل البرلماني، ومحاولة تذليلها ومعالجتها، ولتكريس رؤية موحّدة لمناهج العمل في مجال معالجة الملفّات ذات الصّلة بالنّشاط البرلمانيّ، ولتفعيل نقاط الاتّصال المحورية القطاعية، نظّمت وزارة العلاقات مع البرلمان، يوم **06 أكتوبر 2020**، **بالمدرسة الوطنية للإدارة**، يوما تكوينيا حول **"توحيد مناهج متابعة العمل البرلماني"**، لفائدة الإطارات المكلّفة بالعلاقة مع البرلمان على مستوى مختلف الدّوائر الوزارية، وبحضور السّيدات والسّادة أعضاء البرلمان وإطاراته، والذي اختتمت أشغاله بتوصيات أهمّها :

- ✓ تحيين دليل الإجراءات العملية لمتابعة العمل البرلمانيّ في شقّيه التّشريعي والرّقابيّ بعد الاستفتاء على تعديل الدّستور.
- ✓ إطلاق مشروع دليل يسمح لمختلف المتدخّلين في الصّناعة التّشريعية بتوحيد الصّياغة القانونية وتوحيد الأساليب والمناهج.
- ✓ إنشاء أرضية رقمية تسمح لمختلف الفاعلين من إطارات الدّوائر الوزارية، وأعضاء البرلمان بغرفتيه الاطّلاع على مسار النّصوص التّشريعية، ومتابعة مختلف آليات الرّقابة البرلمانية.

✓ **في مجال التّعاون المتعدّد الأطراف:**

مساهة دائرتنا الوزارية في تقييم مدى تنفيذ أهداف التّنمية المستدامة أجندة **2030**، والمشاركة في كلّ الورشات التّكوينية التي نظّمتها وزارة الشّؤون الخارجية بالشّراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفائدة نقاط الاتّصال لكلّ الدّوائر الوزارية .

- تأثّر نشاط الوزارة في مجالات التّعاون الدّولي، وإنجاز الدّراسات البرلمانية، وتنظيم الأيّام الدّراسية بجائحة كورونا (كوفيد 19) حيث تمّ :

✓ تعليق تنظيم يوم دراسي حول " **التّنسيق بين الحكومة والبرلمان في مجال الرّقابة السّؤال الشّفوي كنموذج** "، ضمن برنامج " **تدعيم الحوكمة والإدارة في بلدان أوروبا الوسطى والشّرقية** " **(OCDE/SIGMA).**

✓ تأجيل الزّيارة الاستعلامية للبرتغال التي كانت مقرّرة فـ**ي الأسبوع الثّاني من شهر مارس من سنة 2020**، للاطّلاع على تقنيات استعمال تكنولوجيات الاتّصال الحديثة لتدفّق المعلومات، ووضع نظام معلوماتيّ داخليّ بين المؤسّستين التّنفيذية والتّشريعية.

✓ تأجيل تنظيم ورشات تكوينية في التّقنيات الحديثة للصّياغة التّشريعية في إطار التّعاون مع البرنامج الانمائي للأمم المتّحدة **(PNUD).**